

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والثلاثين

بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة كونيكو إينوغوشي (اليابان)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٣٩ لمؤتمر نزع السلاح.

يشرفني ويسرني بوجه خاص أن أرحب باسم المؤتمر ترحيباً حاراً بصاحبة السعادة السيدة يوريكو كاواغوشي، وزيرة خارجية اليابان.

تشغل صاحبة السعادة السيدة يوريكو كاواغوشي منصب وزيرة خارجية اليابان منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لصاحبة السعادة لتحملها مشاق السفر من أجل مخاطبة مؤتمر نزع السلاح رغم التزاماتها العديدة في العاصمة، في ظروف ما فتئ المجتمع الدولي يزداد تطلّعاً إلى رؤية هذه الهيئة تستأنف أعمالها الموضوعية أخيراً.

قبل تولي منصب وزيرة الخارجية، عملت السيدة يوريكو كاواغوشي وزيرةً للبيئة في الحكومة. وبصفتها تلك لم تتعامل مع القضايا البيئية الداخلية فحسب بل شاركت أيضاً في المفاوضات التي جرت في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي عقدت في بون في تموز/يوليه ٢٠٠١، وكان لها في الواقع دور رئيسي في صياغة قرارات هامة. وفي مرحلة سابقة من مشوارها المهني، كانت أيضاً مسؤولة سامية في وزارة التجارة الدولية والصناعة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأرحب بالمثل الدائم الجديد لشيبي، السفير خوان أنتونيو مارتايت سكاف، وبالمثل الدائم الجديد لكولومبيا، السفير كليمانسيا فوريرو أوكروس، ولأؤكد لهما تعاوننا ودعمنا لهما في مهامهما الجديدة.

لدي أيضاً في قائمة المتكلمين اليوم ممثل فرنسا المحترم، السفير فرانسوا ريفاسو؛ وممثل كوبا المحترم، السيد أوسكار ليون غونساليس؛ والممثل المحترم لجمهورية كوريا، السفير إيوي - يونغ تشونغ؛ والممثل المحترم للمملكة المتحدة، السفير ديفيد براوتشر.

والآن أدعو وزيرة خارجية اليابان، صاحبة السعادة يوريكو كاواغوشي، إلى إلقاء كلمتها في المؤتمر.

السيدة كاواغوشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أخطب هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعرب عن خالص التهاني إلى السفيرة كونيكو إينوغوشي لتوليها رئاسة المؤتمر. وإدراكاً مني لجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق البلد الرئيس لمؤتمر نزع السلاح في هذه الظروف الهامة بشكل خاص، قررت أن أنضم اليوم إليكم جميعاً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبين الموقف الأساسي لليابان من نزع السلاح والسلام. فبعد الحرب العالمية الثانية، اختارت اليابان أن تكون في المجتمع الدولي أمةً في خدمة السلام، شديدة العزم على أن لا تتكرر مآسي الحرب أبداً. ومنذ ذلك العهد، وإيماناً منها بفلسفة السلام إيماناً راسخاً، نهجت اليابان سياسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: تحقيق التنمية الاقتصادية عبر السلام، لا عبر الحشد العسكري، وزيادة رفاهية الشعب الياباني، وتعزيز السلام والاستقرار على الصعيد الدولي كشرط أساسي لتحقيق هذه الأهداف.

ومن هذا المنطلق، رأت اليابان أن من المهم أن تثبت للعالم أنها نفسها لن تشكل خطراً عليه، وهكذا تخلت عن خيار التسلح النووي. ففي ١٩٥٥، سنت اليابان القانون الأساسي للطاقة الذرية، الذي يحد من الأنشطة النووية في اليابان في الأغراض السلمية بشكل خاص. وفي وقت لاحق من عام ١٩٦٧، أعلنت اليابان عن "المبادئ غير النووية الثلاثة" وهي "عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بدخولها إلى اليابان"، والتزمت بهذه المبادئ. ومراراً أعلنت الحكومات المتعاقبة في اليابان، بما فيها الحكومة الحالية لكوييزومي، عن تشبثها بهذه المبادئ غير النووية الثلاثة، ولا تغيير في موقف حكومة اليابان حيث لا تزال تؤيد هذه المبادئ.

لقد شكل انضمام اليابان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٧٦ قراراً هاماً على الصعيد الأمني. انضمت اليابان إلى المعاهدة بصفتها دولة غير حائزة للسلاح النووي، وتعهدت دولياً بالتخلي عن خيار التسلح النووي. والآن يعد نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة على الصعيد الدولي، القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الركن الأساسي لأمن اليابان. وفي الآن ذاته، قبلت اليابان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضماناً للشفافية في أنشطتها النووية. ووقعت اليابان فوراً على البروتوكول الإضافي عام ١٩٩٩. فمن الواضح إذن أن اليابان تولي أهمية قصوى لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضماناً لسلامها وازدهارها، وتؤمن أن الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي تشاطر هذا الشعور.

ثم إن اليابان بذلت جهوداً دبلوماسية حثيثة بهدف جعل العالم آمناً سالماً وخالياً من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. فهذا العام هو العاشر منذ تقديم اليابان مشروع قراره بشأن نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة عام ١٩٩٤. وهذا العام أيضاً، تستعد اليابان لكي تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

وكخطوة ملموسة نحو تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلتزم اليابان التزاماً جاداً بالتشجيع على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في وقت مبكر. فبالأمس، حضرت في فيينا مؤتمر تيسير دخول المعاهدة حيز التنفيذ شددت فيه مرة أخرى على أهمية تحقيق هذا الهدف.

ولكي يكون نظام المعاهدة الأساس الداعم للسلام والأمن، وجب أن يكون هذا النظام عالمياً. وترحب اليابان بانضمام تيمور ليشتي فور استقلالها إلى المعاهدة في أيار/مايو من هذا العام حيث أصبحت الدولة الطرف التاسعة والثمانين بعد المائة. بيد أن هناك بلداناً لا تزال خارج إطار المعاهدة. وقد اغتنمت شخصياً كل فرصة سانحة لكي أقنع هذه البلدان بأهمية الانضمام إلى المعاهدة.

على الدول الحائزة للسلاح النووي أن تأخذ مأخذ الجد كون جميع البلدان تقريباً التزمت حتى الآن بالتخلي عن خيار التسليح النووي بموجب نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن القرار الذي اتخذ عام ١٩٩٥ والقاضي بتمديد العمل بالمعاهدة إلى أجل غير محدد هو جزء لا يتجزأ من مجموعة من "المبادئ والأهداف"، التي من بينها تعزيز نزع السلاح النووي. فعلى الدول الحائزة للسلاح النووي أن تستجيب للعزم الوطيد الذي تبديه الدول غير الحائزة للسلاح النووي التي تشكل الأغلبية الساحقة للدول الأطراف في المعاهدة، فتبدي تقدماً ملموساً نحو نزع السلاح النووي.

وتنظر اليابان حالياً إلى مسألة السلام ونزع السلاح من منظور جديد. فبعد انتهاء الحرب الباردة، عانى المجتمع الدولي ويلات نزاعات إقليمية وحروب أهلية عديدة، وتعلمنا من تجربة الماضي أن انتهاء النزاعات لا يؤدي بالضرورة إلى سلام دائم. وأشار إلى هذا النهج بعبارة "تدعيم السلام". فمن شرط تدعيم السلام وتعزيز إعادة البناء، وجوب ضمان بيئة آمنة يعيش فيها السكان. ويعد التصدي لمشاكل الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمراً أساسياً لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الإطار، يكتسي مفهوم "تدعيم السلام" أحد الأولويات القصوى في ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يجسد المبادئ الأساسية لسياسة اليابان في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

وهنا أود أن أقف وقفة تأمل عند السنوات العشر من تاريخ نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. فبعد انتهاء الحرب الباردة، ساهم المؤتمر بقدر كبير في وضع معايير جديدة لنزع السلاح. وفي ١٩٩١، فور انتهاء حرب الخليج، ألقى وزير خارجية اليابان آنذاك، الدكتور تارو ناكاياما، كلمة في المؤتمر، أشار فيها إلى القضايا المتعلقة حينذاك، معرباً عن رغبته الشديدة في حلها في وقت مبكر. وهكذا جاء المؤتمر ليحقق له هذه التطلعات بالقدر الملائم. فشملت الإنجازات إبرام معاهدة الأسلحة الكيميائية في ١٩٩٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩٩٦. وأهمية هاتين المعاهدتين من الناحية التاريخية لا تقدر بقيمة.

لكن منذ ذلك العهد، لم يتمكن المؤتمر من تحقيق أي نتائج ملموسة. ومع ذلك، وحتى في هذه الفترة التي شهدت فيها مفاوضات المؤتمر جهوداً، لم يخب حماس المجتمع الدولي لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. فقد طرأت تطورات مختلفة خارج إطار المؤتمر.

أولاً، اتخذت بعض الدول الحائزة للسلاح النووي خطوات هامة في مجال نزع السلاح. ففي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعلنت روسيا والولايات المتحدة عن تمام تنفيذ التزاماتهما بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START I). ثم في حزيران/يونيه من هذا العام، دخلت حيز النفاذ معاهدة موسكو التي اتفقت بموجبها روسيا والولايات المتحدة على خفض رؤوسهما الحربية النووية الاستراتيجية بحوالي الثلثين. وثمة إنجاز عظيم آخر تحقق بالاتفاق بشأن "١٣ خطوة عملية لترع السلاح النووي"، كما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠، والذي يتضمن "تعهداً لا لبس فيه" من قبل الدول الحائزة للسلاح النووي بالقضاء التام على الترسانات النووية.

ثانياً، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر الأخير العمل بمدونة لاهاي لقواعد السلوك من أجل مكافحة انتشار القذائف التسيارية. وتشكل تلك المدونة خطوة كبيرة إلى الأمام لكونها المعيار الدولي الأول الذي يشجع عدم انتشار القذائف التسيارية ويدعو إلى ضبط النفس أقصى ما يمكن في مجال تطوير هذه الأسلحة وتجريبها ونشرها.

ثالثاً، جاء اعتماد معاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في ١٩٩٧ واعتماد برنامج العمل ٢٠٠١ في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ليشكلا مثالين، من بين الأمثلة، على التطورات الهائلة التي طرأت في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي تموز/يوليه من هذا العام، وبرئاسة اليابان، اختتم بنجاح الاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، علينا أيضاً أن ندرك شدة الأوضاع التي نواجهها حالياً.

أولاً، أضحت المشاكل أكثر حدة من حيث عدم الامتثال للمعاهدات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا يجب تصحيح الوضع المتعلق بحالات عدم الامتثال التي تشكل تحديات لتلك المعاهدات، حفاظاً على مصداقيتها وشرعيتها. ويساور اليابان بالغ القلق لظهور مشاكل في العام الماضي تتعلق بعدم الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو بما شابه ذلك.

وبالتحديد، تعرب اليابان عن بالغ قلقها لإعلان كوريا الشمالية نيتها الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لا يمكن لليابان أن تقبل من كوريا الشمالية، بأي حال من الأحوال، أي تطوير للأسلحة النووية أو اقتنائها أو حيازتها أو تجريبها أو نقلها. لذا تحث اليابان كوريا الشمالية بشدة على الامتثال لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي امتثالها لالتزاماتها في إطار اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تجميد المرافق التي لها علاقة بالمجال النووي وأن تتحرك فوراً من أجل تفكيك البرنامج الكامل لأسلحتها النووية بشكل قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وترحب اليابان بعقد الاجتماع الأول للمحادثات السداسية، التي أعطتنا فكرة مفيدة عن حل المشاكل بالحوار.

على الدول الأطراف أن تعمل بجد لتبرهن للمجتمع الدولي على امتثالها للمعاهدات. فمن شأن ازدياد الشفافية أن يساهم في بناء الثقة بين الدول الأطراف. والقول أصدق بالنسبة للدول التي لها أنشطة نووية متطورة أو تنوي ذلك. ومن هذا المنطلق، دعت اليابان إيران إلى التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إبرام بروتوكول إضافي فوراً وبدون شروط.

ثانياً، يجب التصدي لمشكلة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. فقد أحدثت الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر تغييراً تاماً لدى الناس في "تصور المخاطر"، مسلطة الضوء على وجود خطر حقيقي تمثله جهات فاعلة ليست دولاً مثل الإرهابيين قادرة على تهديد أمن الدول. وبوجه خاص، لا يمكن تقدير جسامة خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات جديدة من أجل مواجهة هذا "الخطر الجديد"، وشاركت اليابان في هذه الجهود مشاركة إيجابية. وإضافة إلى ذلك، ساهمت اليابان في مكافحة الإرهاب في أفغانستان، من خلال سن قانون التدابير الخاصة بمكافحة الإرهاب. ولكي تكون هذه الخطوات الجديدة فعالة حقاً، يجب أن يعمل نظاماً نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة بفعالية. لذلك من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى دعم وتعزيز نظامي نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

وأنقل الآن إلى الحديث عن الحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. منذ وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب السنوية عام ١٩٩٦، لم يتمكن المؤتمر من الدخول في مفاوضات موضوعية. يجب الخروج من هذا المأزق حالاً. وتعلق اليابان كبير الآمال على أن يتفق المؤتمر على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن وأن يبدأ المفاوضات الموضوعية. وتؤيد اليابان أي جهود بناءة لكسر طوق المأزق الحالي لمؤتمر نزع السلاح.

وبوجه خاص، تولي اليابان أهمية كبرى للشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. من المؤسف جداً أن المؤتمر لم يتمكن من بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة، رغم صدور الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. بالتالي نرى ضرورة البدء في هذه المفاوضات دون المزيد من التأخير. ولهذا الغرض، عقدت اليابان حلقة عمل في جنيف في آذار/مارس من هذا العام، وعرضت على المؤتمر مؤخراً ورقة عمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (CD/1714). ونأمل مخلصين أن تعمق هذه الورقة من المناقشات الجارية بشأن القضايا الموضوعية المدرجة في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تيسر البدء في المفاوضات مبكراً. وترى اليابان أيضاً أن على جميع الدول المعنية، بما فيها الدول الحائزة للسلاح النووي، أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المعدة للأسلحة النووية، في انتظار سريان اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأمر الآن إلى الحديث عن أولويات اليابان في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

بادئ ذي بدء، تصبو اليابان إلى عالم سالم آمن وخال من الأسلحة النووية باتباع نهج واقعي وتدرجي، وبتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. وكل عام، تعتمد الجمعية العامة بأغلبية ساحقة مشروع القرار المعنون "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي يجسد موقف اليابان.

ثانياً، نظراً لكون اليابان البلد الوحيد الذي عانى ويلات القصف النووي، فإنها آلت على نفسها أن تعمل على أن تظل مأساتاً هيروشيما وناغازاكي عالقتين بذاكرة البشرية. فعلى مدى العشرين عاماً الماضية، دعت اليابان إلى مدينتي هيروشيما وناغازاكي أزيد من ٤٥٠ دبلوماسياً ضمن برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح. وأنا مسرورة لعلمي بوجود خريجين من هذا البرنامج معنا ضمن الوفود اليوم. وستواصل اليابان هذه الجهود في المستقبل.

ثالثاً، من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، من الضروري كسب تعاطف الشباب وتأييدهم لأنهم قادة الأجيال المقبلة، وكسب تأييد المجتمع المدني عموماً. ولذلك الغرض تركز اليابان بشدة على التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، وتبذل جهوداً حثيثة، منها دعوة المثقفين في مجال نزع السلاح من الخارج.

ويعقد تنظيم المؤتمرات الإقليمية بشأن نزع السلاح وسيلة فعالة لزيادة الوعي بأهمية نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ويسرني أن ألاحظ تنظيم مؤتمر للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح كل سنة في مختلف مدن اليابان منذ ١٩٨٩. وتنظر اليابان بتقدير كبير إلى المناقشة المحلية التي جرت الشهر الماضي خلال مؤتمر نزع السلاح في أوساكا.

علينا العمل لتعزيز نزع السلاح. فبالإضافة إلى النهج التقليدية التي تركز أساساً على إنشاء القواعد والمعايير، ينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة مثل التخلص من الألغام الأرضية أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها، وتفكيك أسلحة الدمار الشامل.

من هذا المنطلق، كانت مشاركة اليابان إيجابية في تعاونها مع روسيا على نزع السلاح النووي في إطار الشراكة العالمية لمجموعة البلدان الثمانية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، زرت مدينة فلاديفوستوك ورأيت فعلاً غواصة نووية مسحوبة من الخدمة من المقرر تفكيكها في إطار مشاريع التعاون بين اليابان وروسيا. وقد أطلق رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي على هذه البرامج اسم "بارقة الأمل".

وكانت لليابان مساهمة إيجابية أيضاً في التعاون في إزالة الألغام وجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فمنذ وقت مبكر، شاركت اليابان في مشاريع إزالة الألغام بأفغانستان عبر مؤسسات الأمم المتحدة. وعندما زرت أفغانستان العام الماضي، أدركت خطورة مشاكل الألغام الأرضية وأثر في نفسي حماس الموظفين المحليين الذين يكابدون من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

إن فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عقبة تعرقل جهود عمليات المعونة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء والتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في مرحلة ما بعد النزاع، وتساهم في إشعال فتيل النزاعات من جديد وتُعين على الإجرام. ولذلك نفذت اليابان في كمبوديا مشروعا لجمع الأسلحة من أجل مكافحة هذه الآفة أطلقت عليه اسم "الأسلحة مقابل التنمية".

واليابان ملتزمة بمواصلة تعزيز هذه الإجراءات الملموسة التي تستهدف نزع السلاح.

لم يكن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة قط على هذا الجانب من الأهمية بالنسبة للسلام والأمن البشرية، وللمجتمع الدولي تطلعات كبرى لكي يقوم مؤتمر نزع السلاح بدوره. وبالتالي من حقنا على أنفسنا أن نكون في مستوى هذه التطلعات.

وتصبو اليابان إلى أن يساهم المؤتمر في تحقيق السلام والرخاء للأجيال القادمة، مستفيدا في ذلك من حكمة البشرية. وليطمئن المؤتمر فستواصل اليابان كل جهد ممكن من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر وزيرة خارجية اليابان على كلمتها القيمة وعلى العبارات الطيبة التي قالتها في حق الرئاسة.

وأستأذنكم في تعليق الجلسة لعشر دقائق حتى أرافق وزيرة خارجية اليابان إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة ٩٣٩. وأشكركم على انتظاركم. وأدعو الآن ممثل فرنسا المحترم، السفير فرانسوا ريفاسو، إلى إلقاء كلمته.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أهنتكم على الكيفية التي تقومون بها بواجباتكم وأن أعرب لكم عن أطيّب أمانى فرنسا بالنجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى وزيرة خارجية اليابان التي أَلقت كلمة مهمة.

إنه لشرف لسفير عَيْن مؤخراً أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرض أو يؤكد من جديد الخطوط الرئيسية لسياسة بلده في مجال عدم انتشار الأسلحة، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبيّن الآمال التي يعلقها على هذا المنتدى الفريد الذي هو مؤتمر نزع السلاح. إنه تشريف؛ ولكنه أيضا تكليف.

اليوم تعيش فرنسا في سلام. غير أن فرنسا تمر بفترة غير عادية على غرار البلدان الأوروبية المجاورة المرتبطة بها. فلربما هذه أول مرة في تاريخنا، لا يواجهنا خطر جغرافي محدد من بلد معين بشكل مباشر، وإنما نواجه أخطار جديدة. ليس هناك خطأ أفضح من الاعتقاد بأننا نرفل في أمن متزايد. الأمر ليس كذلك. فالعولمة وتطور الإرهاب العالمي دليل على أن مصالحنا قد تتأثر بأي أزمة تندلع في أي مكان من العالم. هذا صحيح بالنسبة لفرنسا ولكل البلدان التي تمثلونها زملائي الأعضاء. علينا هنا أكثر من أي مكان آخر أن نكون مثل الحراس أول من يُقيم ثمن الأمن وما يكلفه من اعتماد متبادل، وترابط، وتعقيد تكنولوجي وما يمثله من مخاطر جسيمة للتلوث قد تنجم عن أصغر نزاع ينشب في العالم. ليست الأخطار مقتصرة على الأطراف المتحاربة. ولذلك علينا أن نعبئ أنفسنا أكثر من أي وقت مضى. وهل من حاجة إلى ذكر الأخطار العابرة للحدود أيضا، مثل الأخطار التي ألغناها جداً - تلك التي تشكلها جهات ليست بدول، وتستطيع نشر الدمار والموت في جميع أنحاء العالم بارتكاب أعمال إرهابية؟ نعلم ذلك، ونراه رأي العين. غير أن هذا الوضع - وهل لي أن أذكر؟ - يصادف مرحلة صعبة في مجال نزع السلاح على مستوى تعدد الأطراف. فانتشار الأسلحة وشيوع الممارسات المتصلة بها القائمة على عدم الثقة جزء من عالم أكثر تقلبا، تظهر فيه جهات فاعلة جديدة بمطالب وتوقعات جديدة.

إن فرنسا مؤمنة بفضل القانون. وننظر بإيجابية إلى كل ما من شأنه تحسين فعالية عمليات نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة وتعزيز طابع تعددية الأطراف الذي يميز هذه العمليات.

وفي هذا الصدد، نرى من اللازم السير قدما والخوض في المجالات التالية بوجه خاص. فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية - تلك التي تحصد أرواح جل الضحايا - فإن بلدي مدرك لآفة الأسلحة الخفيفة بالتحديد، هذه التي تعد أشد فتكا اليوم. لذا تؤيد فرنسا مواصلة العمل في هذا الميدان. وإلى جانب سويسرا، وتمشيا مع مبادرتنا المشتركة، نأمل من اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرر الشروع في المفاوضات المتعلقة بتعقب الأسلحة الصغيرة وتعليمها في بداية العام المقبل. وسيشكل ذلك أول خطوة على طريق مكافحة العالم للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، وفقا لاستنتاجات فريق الخبراء الذي اجتمع في نيويورك في حزيران/يونيه، والاجتماع الذي يعقد كل سنتين للدول الأطراف في برنامج العمل والذي عقد في تموز/يوليه تحت رئاستكم، سيدي الرئيس.

وتعلمون أيضا التزام بلدي بمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فقد وقعت فرنسا اتفاقية أوتوا منذ البداية، وتعتزم مواصلة جهودها بكل طاقاتها من أجل القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في العالم. ومثالا على هذا الالتزام، ستنظم حلقة دراسية يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس من العام المقبل في المركز الدولي للمؤتمرات بباريس بشأن القيمة التي أضافها وجود منتدى وطني للحوار مكلف بتوجيه الأعمال في مجال مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونأمل أن نتمكن من مقارنة التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقية أوتوا واستخلاص الدروس ذات الصلة. وبموجب قانون ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، أنشأت فرنسا لجنة وطنية

للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتأمل بهذه الطريقة أن تقدم مساهمة مفيدة في مواصلة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف الإنساني الأساسي. وفي هذا السياق، نرى من المهم أن نحاول هنا والآن أن نجري تقييماً أولياً للسنوات الخمس الأولى من تنفيذ اتفاقية أوتاوا، حتى نقيس بشكل أفضل إنجازاتها الناجحة، ونقيم أيضاً مواطن القصور فيها بأمانة. لن نرضى أن تتجاهل الاتفاقية بلدان رئيسية تنتج الألغام المضادة للأفراد وتستخدمها، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة يعلمها الجميع على مستوى الأزمة والتراع، حيث تستخدم الألغام الأرضية القانونية وغير القانونية على نطاق واسع، كما سنح لفرنسا أن تلاحظ ذلك بشكل مباشر في أفريقيا مؤخراً. إن الاتجار غير المشروع بالألغام الأرضية المضادة للأفراد والاتجار بها على الصعيد الدولي أمر يستحق الاهتمام بوجه خاص. علينا أن نحلل هذه المشكلة دون أن نستبعد أي جانب من جوانبها؛ يجب أن نسترشد في ذلك بما يجسده الكرسي المكسور من نداء وتأنيب هذا الكرسي المائل أمام مدخل قصر الأمم، أمام جدار ضميرنا المرتاح. وكما أشار إلى ذلك دومينيك دو فيلبان مؤخراً، فإن الحكومة الفرنسية، بمسؤولياتها الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بمساعدة ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، تعتزم مواصلة جهودها التي بدأتها من قبل من أجل تخليص العالم من هذه الآفة، دون إهمال أي من الأدوات المتاحة إليها من أجل التشديد من جديد على أسس سياستها في هذا المجال. وفي هذا السياق ينبغي النظر في مشاركتنا العملية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الأول، المقرر عقده في عام ٢٠٠٤. ونظراً لحجم التحديات التي تواجهها، ينبغي أن يكون هدفنا جميعاً التشجيع على تنفيذ اتفاقية أوتاوا على أوسع نطاق ممكن وبأشد ما تكون الفعالية، بدلا من مجرد تنقيح أهدافها.

وختاماً، أود أن أتناول موضوعاً هاماً ثالثاً، هو موضوع المتفجرات من مخلفات الحرب. وهنا أيضاً، يكتسي الأمر طابعاً إنسانياً استعجالياً. وهنا أيضاً يواجه المجتمع الدولي إشكاليات متعددة. فهل نحن في حاجة إلى معيار شامل ملزم قانوناً لا يصدق عليه إلا القليل من البلدان، لكي يسري مهما كان، أم أننا بحاجة إلى معيار أكثر غموضاً، وبالتالي ليس ملزم قانوناً، لكنه قد يقترب من العالمية؟ إن موقف فرنسا بشأن هذا الموضوع نابع بشكل مباشر من المبادئ الأساسية التي اعتمدها. فهدفنا الأول هو تحقيق نتائج محددة، تكون ملموسة بما يكفي لحفظ مصداقية اتفاقية ١٩٨٠ واستمراريتها، مما يشكل إطاراً لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع. ويعني ذلك أننا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، سنسعى إلى وضع نص ملزم قانوناً وعالمي قدر الإمكان. ولحل ما يبدو تناقضاً، ستعمل فرنسا من أجل وضع بروتوكول يلحق باتفاقية ١٩٨٠، يحدد معايير عامة بسيطة وفعالة من أجل معالجة العواقب المأساوية للحرب، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الحالي للتراعات المسلحة. ونعتقد هنا كما في أي مكان آخر، لو سمحتم لي بملاحظة عابرة، أن أي محاولة لربط التقدم في هذا المجال بمفاوضات أخرى ينبغي تجنبها بحذر.

أما فيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تكافح فرنسا هذه المشكلة بكل ما أوتيت من وسائل. فعلى الصعيد الدبلوماسي، نعتمد في مكافحتنا على مجموعة من الإجراءات المتسقة تجمع بين الوقاية

والاحتياط - مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك - ممثلين في ذلك امتثالا صارماً لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية التي تعد منظومة الأمم المتحدة الحامي الوحيد لها.

وفي الجمعية الماضية، شدد الرئيس الفرنسي مرة أخرى على أن مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل من أجسم الأخطار في عصرنا. واسمحوا لي أن أستشهد بكلمته:

"ثمة عدد من البلدان تخل بالتزاماتها الدولية وتسعى إلى خلق الوقائع في الميدان. إنهم مخطئون في حساباتهم إن هم راهنوا على انقسام المجتمع الدولي.

"إننا نتوقع من كوريا الشمالية أن تفكك برنامجها النووي العسكري تماماً وبطريقة قابلة للتحقق منها وبصورة لا رجعة فيها. وتأمل فرنسا في تمهد المحادثات الحالية التي بدأت بفضل جهود الصين السبيل إلى تسوية شاملة لقضية كوريا الشمالية.

"وتشير سياسة إيران النووية مخاوف كبيرة أيضاً. ولاستعادة الثقة، يجب على إيران أن تبين عن كامل الشفافية المطلوبة. ونتوقع منها بشكل خاص أن توقع على اتفاق معزز للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تنفذه فوراً وبدون شروط. ونأمل أن تكون أقوال السلطات الإيرانية في هذا الصدد متبوعة بأفعال.

"إن الامتثال الصارم للالتزامات الدولية هو الشرط الأساسي للحوار والتعاون من أجل ضمان الحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية.

"وفي إطار الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بقدر ما كان المجتمع الدولي متحدا في سعيه لتحقيق أهدافه، كان أقوى. ولهذه الغاية، أقترح على قادة الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن يقوموا في المستقبل القريب بمناقشة مختلف المبادرات المتخذة في هذه المنتديات مثل مجموعة البلدان الثمانية، والاتحاد الأوروبي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وبإمكانهم عقد اجتماع قمة يرمي إلى إيجاد خطة عمل حقيقية للأمم المتحدة لمكافحة الانتشار".

إن ظاهرة الانتشار هاته إلى جانب بروز الإرهاب الدولي، هو الخطر الرئيسي الذي يهدد أمننا، كما أشار إلى ذلك الاتحاد الأوروبي في ٢٠ حزيران/يونيه من هذا العام في ثيسالونيكي، في إعلان أصبح الآن دليلنا في مؤتمر نزع السلاح.

ولمواجهة هاذين الخطرين، يلزم إجراء نقاش خاص. وترحب فرنسا بالأعمال التي تمت في هذا الميدان من قبل مختلف المؤسسات، منها ما قام به معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث هذا الأسبوع، من أجل حفز المجتمع الدولي.

أول سؤال هو كيف نشخص الوضع. فمن أجل إعداد الميدان، نحتاج إلى معلومات تجمعها ثلة من أقدر المصادر في الاستخبارات، غير أننا نحتاج أيضا إلى قدرة متعددة الأطراف من أجل تقييم هذه المعلومات، وفحصها وقبولها حتى تضمن صحة التقييمات وشرعيتها في هذا الشأن. عندها فقط سيتمكن المجتمع الدولي من التعبئة في ظروف تؤدي إلى النجاح. وكما ترى فرنسا، يكمن أحد مفاتيح النجاح في إعطاء الأولوية إلى النهج السياسي، أي بعبارة أخرى، معالجة المشكلة من جذورها لا من تجلياتها فقط.

وفي إطار التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ستواصل فرنسا جهودها من أجل تعزيز انضمام بلدان العالم إلى هذه المعاهدات، التي تشكل أساس عدم الانتشار ونزع السلاح. الآن أكثر من أي وقت مضى تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جدرة بدعمنا الإيجابي. وينبغي لنا أن نتذكر أن التوازنات التي أقامتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمنتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تظل قائمة قبل كل شيء على حسن النية، والثقة المتبادلة والتعاون مع الوكالة. أما التستر والانتهاك الجزئي والكذب فليست بالأمر النافه وتستدعي أقصى درجات الاحتراز. وينبغي أن نتذكر أيضا أن الانسحاب من معاهدة عقاب انتهاكات سابقة لا يجعل البلد المعني في حل من مسؤولياته تجاه المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق اقترح السيد دو فيلبان فكرة العمل على إنشاء هيئة للمفتشين. وكما قال الوزير في ٢٨ آب/أغسطس في باريس، "تود فرنسا أن ترى هيئة لترع السلاح تتألف من مفتشين دائمين من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة بعد ظهور الأخطار الحالية في مجال انتشار الأسلحة النووية من إيران إلى كوريا الشمالية. وقد تكون هذه الهيئة رهن تصرف الأمين العام للأمم المتحدة وتحت سلطة مجلس الأمن". ثمة حاجة إلى استخلاص الدروس من هذا الزخم الذي مكن المجتمع الدولي، على مدى الخمسة عشر عاما الماضية، من اكتساب أدوات متطورة وفعالة بشكل متزايد مثل آليات التحقق التي وضعتها معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش.

سيدتي الرئيسة، لقد أتممت بنجاح المهمة الصعبة المتمثلة في وضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح، الذي سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك كما هو الشأن كل سنة. واسمحوا لي أن أعرب لكم عن كامل ثقتنا فيكم وعن جزيل شكرنا لكم.

واسمحوا لي في هذه اللحظة الدقيقة دائما أن أعدد توقعات فرنسا وتطلعاتها عندما يتعلق الأمر بمؤتمر نزع السلاح.

تأمل فرنسا بوصفها بطلة وفية لتعددية الأطراف أن يكتب البقاء لمؤتمر نزع السلاح. فخبرته فريدة. والضمانات التي يقدمها إلى الوفود الصغرى لا تضاهى. وهو المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه للدول الأعضاء أن تتفاوض فيما بينها على قدم المساواة حقاً.

ومع كل هذا، منذ سبع سنين مضت ومؤتمر نزع السلاح يجتمع دون التمكن من الاتفاق على برنامج عمل. وخارج هذه القاعة المهيبة، ثمة عالم يعيش في اضطراب، وهذا العالم لن ينتظر.

ونلاحظ مع مرور كل يوم أن حقبة ما بعد الحرب الباردة ستشبه الحقب الأخرى التي أعقبت الحروب: إنها عالم بذاته. وكل يوم يمر ويحددها أكثر من حيث طبيعتها هي لا من حيث طبيعة الأحداث التي جاءت قبلها. ومع ذلك ظل مؤتمر نزع السلاح وفيما لعقيدة أيامه الماضية، ضيق التوجه في قرن مختلف وعصور مختلفة. وأسوق مثالا واحداً على ذلك: لقد وضع جدول أعمال المؤتمر عام ١٩٧٨ وظل الجدول دون تغيير منذ ذلك العهد. فهل نرضى بهذا الجمود، بهذا التحجر؟

كما قال فيلسوف فرنسي منذ زمن غير بعيد، لكل حقبة "أفق جماعي من التطلعات" تعطي للعالم معنى وتحفز الرجال والنساء ذوي النوايا الحسنة. الأمر كذلك أيضاً بالنسبة لجميع المؤسسات التي أحدثها الإنسان من أجل تلبية احتياجات المواطنين الحقيقية بل الفورية أحياناً.

لقد حقق مؤتمر نزع السلاح إنجازات عظيمة في تاريخه. فلا ينبغي له أن يظل خارج "أفق تطلعاتنا". فدعونا زملائي الأعزاء نترك الماضي جانباً للحظة ونسأل أنفسنا بشكل مباشر. ما هي الأخطار التي تهدد العالم اليوم؟ ما هي توقعاتنا اليوم في عام ٢٠٠٣ من الناحية الأمنية؟ وكيف لمؤتمر نزع السلاح أن يكون في مستوى هاته التوقعات؟

فرنسا تؤيد بعض المسائل التقليدية. تؤيد الشروع فوراً في مفاوضات "وقف الإنتاج" على أساس تقرير شانون والولاية المنصوص عليها فيه (CD/1299). ونأمل أيضاً من الدول التي لم تعلن بعد عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج مواد عسكرية متفجرة أن تعلن عن ذلك.

وسنواصل أيضاً دعم إنشاء لجنة مخصصة معنية بمنع عسكرة الفضاء الخارجي - وفرنسا أول من طرح هذه الفكرة.

وختاماً، نحاول جاهدين الوفاء بالتزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ برنامج العمل المعتمد عام ١٩٩٥ عندما مدد العمل بالاتفاقية إلى أجل غير محدد. والكل يعلم أن فرنسا قد

ذهبت، من بين القوى النووية، شوطا بعيدا جدا في هذا المجال. وكما أُشير إلى ذلك عام ٢٠٠٠، من اللازم مواصلة تعزيز الاستقرار الدولي والعمل على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

ولكن هل هذا كاف؟ ألا ينبغي لنا أن نضفي على هذا المنتدى طابع الاستجابة للأحداث الحالية وأن نعيد لهذا المؤتمر ميزة مواكبة الاحتياجات الحقيقية لعالم اليوم؟ فالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، والامتنال للمعاهدات وتنفيذها، والتحقق من الأخطار الجديدة وتقييمها، هي المجالات التي ينبغي للمؤتمر أن يساهم فيها، بشكل أو بآخر. وقد أعربت عدة وفود عن هذا الأمل، بما فيها وفد بلدي، خلال المشاورات التي جرت هذا العام.

واسمحوا لي أن أعرب عن أمل شخصي، فبدلا من أن أسير على خطاي التي سرت عليها منذ خمس سنين، وبدلا من أن أعيد قراءة البيانات التي أدليت بها في هذا المكان ذاته في ١٩٩٨ إلى جانب نائب الممثل الدائم فأكتشف أنها ما تزال وجيهة لسوء حظي، أمل أن تنفتح نوافذ هذه القاعة على مصراعيها في وجه الريح العاتية، وآمل أن نعد لها العدة الكافية. ذلك أن الاستعداد للأخطار الجديدة لا يمكن أن يكون إلا جماعياً.

عند ذلك فقط سنتمكن من كسر طوق هذا المأزق.

وإذا شرع أعضاء مؤتمر نزع السلاح في البحث عن هم وراء هذا المأزق الذي يعيشه هذا المنتدى بالذات المكرس لنزع السلاح، فسيجدون لا محالة في نهاية بحثهم أن المسؤول هم أنفسهم، أي نحن جميعاً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا المحترم، السفير ريفاسو، على كلمته القيمة وعلى العبارات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة كذلك. وأدعو الآن ممثل كوبا المحترم، السيد أوسكار ليون غونساليس إلى إلقاء كلمته.

السيد غونساليس (كوبا) (الكلمة بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أهنيكم على الطريقة التي تقومون بها بمهمتكم. وأرجو لكم من جديد أطيّب الأمان بالنجاح في جهودكم. وأشكركم أيضاً على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للاستماع اليوم إلى صاحبة السعادة وزيرة خارجية بلدكم.

طلبنا الكلمة لنعلن أن كوبا ستستضيف الدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف بالاسم المختصر "أوبانال"، والذي سيعقد يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في هافانا على نحو ما اتفق عليه مجلس المنظمة.

وعقب القرار الأخير الذي اتخذته حكومة كوبا لكي تصبح طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يأتي عقد المؤتمر العام في هافانا ليشكل دلالة أخرى على الأهمية والأولوية

اللتين توليهما حكومة كوبا إلى جميع القضايا المتعلقة بترع السلاح النووي، وتأكيداً لإرادة كوبا السياسية للمساهمة بشكل إيجابي في التنفيذ التام للصكوك الدولية المتصلة بهذه القضية. وسيشكل المؤتمر العام الثامن عشر للمنظمة منتدى جديداً ولا شك لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحديد التزامها بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وسيتيح فرصة خاصة لتعزيز وضع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها المنطقة المأهولة الأولى في كوكبنا التي تعد خالية تماماً من الأسلحة النووية. ويشكل أيضاً إطاراً ملائماً للتواصل وتعزيز الاتصال بين المنظمة وسائر الهيئات أو المنظمات الحكومية الدولية، عالمية كانت أم إقليمية، التي تعمل بشكل مباشر في ميدان نزع السلاح عموماً، لا سيما نزع السلاح النووي، أو لها أنشطة جديرة بالملاحظة على الصعيد الإقليمي.

ونأمل أن تكون جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ممثلة في المؤتمر العام على أعلى مستوى ممكن. وقد وجهت الدعوات أيضاً إلى الدول المرتبطة بمعاهدة تلاتيلولكو. ويود وفد بلدي أن يذكركم بأن لجميع الدول المهمة بالمشاركة في المؤتمر العام بصفة مراقب أن تقدم طلبها إلى المنظمة، وستنظر فيه وفقاً للقواعد التي تنص عليها المنظمة.

لا تزال البشرية مهددة بالانقراض نظراً لوجود الآلاف من الأسلحة النووية على وجه الأرض. فحسب معهد استكهولم لدراسات السلام، يوجد لدى القوى النووية التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحدها أزيد من ١٦ ٥٠٠ سلاح نووي منشور وحوالي ٣٦ ٥٠٠ رأس حربية نووية. إنها قوة هائلة للدمار.

وفي الآن ذاته أجبر مؤتمر نزع السلاح على البقاء في حالة جمود وعجز عن مواجهة هذه المشاكل بما يكفي، بينما الأسلحة النووية آخذة في التطور. وكما قيل في العديد من المناسبات، ترى كوبا أن الحل الدائم الوحيد لمسألة الأسلحة النووية هو القضاء التام على هذه الأسلحة. والقول لا يكفي لتحقيق هذه التوقعات: بل يلزم الفعل.

وبانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتصديقها على معاهدة تلاتيلولكو وتنظيمها الآن للدورة العادية الثامنة عشرة للمؤتمر العام، يؤكد بلدي التزامه بالقضاء التام على الأسلحة النووية ويرهن مرة أخرى على التوجه السلمي لشعبه وحكومته.

وختاماً، أود أن أذكر بأننا طلبنا إلى الأمين العام للمؤتمر أن يصدر مذكرة إخبارية بشأن عقد المؤتمر العام الثامن عشر لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوبا بوصفها وثيقة رسمية لهذه الهيئة. وقد بلغنا أن هذه الوثيقة قد صدرت فعلاً تحت الرمز CD/1715 بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا المحترم على كلمته القيمة، وعلى العبارات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة. وأدعو الآن الممثل المحترم لجمهورية كوريا، السفير إيوي - يونغ تشونغ، إلى أخذ الكلمة.

السيد تشونغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): قبل البدء في كلمتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي صاحبة السعادة السيدة يوريكو كاواغوشي، وزيرة خارجية اليابان، لتحملها عناء السفر لحضور مؤتمرنا اليوم، رغم تعدد التزاماتها بالحضور في أنحاء العالم، ولتلقني كلمة جامعة شاملة، أصغينا إليها ببالغ الاهتمام. لقد تناول خطاب الوزيرة عدة قضايا مهمة في مجال نزع السلاح في عصرنا وتضمن نقاطاً جديرة بتمحيص جميع الأعضاء فيها. وأعتقد أن الكلمة التي ألقيتها في المؤتمر اليوم قد شجعت كثيراً جهودنا على تجاوز المأزق الحالي الذي يعيشه مؤتمر نزع السلاح وعلى إعادة تنشيط عملية التفاوض فيه في أقرب وقت ممكن.

سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد جاءت رئاستكم في ظرف حرج لا يزال يتعين علينا فيه أن نكسر طوق المأزق الحالي الذي طالما أحبط عملية اعتماد برنامج عمل. ولدي كامل الثقة أنكم ستتمكنون من الاستفادة التامة من تمديد ولايتكم إلى نهاية هذا العام، وأنا سنحز تقدماً حقيقياً تحت رئاستكم وسنستأنف الأعمال الموضوعية ابتداء من العام المقبل. ولتطمئنوا لكامل الدعم والتعاون من وفد بلدي.

والمؤتمر يستعد لاختتام دورته السنوية السابعة دون التوصل إلى أي نتيجة ملموسة منذ عام ١٩٩٧، ينبغي تكريس المزيد من الجهود والطاقات لاستكشاف إمكانية الاتفاق على برنامج عمل يمكن المؤتمر من استئناف أعماله الموضوعية. وقد توجت مؤخراً الجهود المتتالية المبذولة لذلك الغرض بمقترح السفراء الخمسة على النحو الوارد في الوثيقة CD/1693 وبالصيغة التي عدتها سفير بلجيكا في حزيران/يونيه من هذا العام باسم السفراء الخمسة. وترى حكومة جمهورية كوريا أن مقترح السفراء الخمسة، بالصيغة التي عدتها السفير لينت، يشكل إطاراً بناءً لإيجاد حل وسط. ويرحب وفد بلدي أيضاً بالمرونة التي أبدتها كل من الصين والاتحاد الروسي مؤخراً بإعلانهما، من جملة أمور أخرى، عن استعدادهما للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مبادرة السفراء الخمسة المتعلقة بوضع برنامج عمل، وبصيغتها المعدلة. ومع إعطاء الأولوية القصوى للشروع فوراً في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يتوقع وفد بلدي أن يتمخض عن هذه المرونة زخم يؤدي إلى اعتماد برنامج عمل.

لقد أعطت جمهورية كوريا الأولوية القصوى للبدء في إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وكما ندرك جميعاً، اتفق في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠ على أن تتم المفاوضات بشأن المعاهدة في غضون خمس سنوات، وكان مؤتمر نزع السلاح متفقاً على ولاية التفاوض بشأن المعاهدة منذ ١٩٩٥. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية

للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٥، الذي عقد في جنيف هذا العام، شدد عدد كبير من الوفود على أهمية البدء المبكر في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية نظراً لكون هذه المعاهدة خطوة هامة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وشرطاً أساسياً لترع السلاح.

وفي هذا الصدد، نرى أن للدول الحائزة على السلاح النووي أن تعلن من تلقاء نفسها عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المعدة للأغراض العسكرية، حتى قبل انتهاء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تذهب أبعد من ذلك إلى تنفيذ ترتيبات تخضع بموجبها المواد الانشطارية التي لم تعد ضرورية للأغراض العسكرية لنظام التحقق الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولضمان العالمية والفعالية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من الضروري طلب مشاركة الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وفي ظل المأزق الحالي الذي يمر به المؤتمر، سيرحب وفد بلدي بأي جهود وبكل الجهود الرامية إلى ضمان الاستمرارية لزخم المفاوضات المقبلة بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مثل عقد اجتماعات مفتوحة العضوية، أو حلقات عمل بشأن هذه المعاهدة الغرض منها الإخبار والتثقيف. ويأمل وفد بلدي أن تشكل تلك المبادرات مساهمات كبيرة في أعمالنا المقبلة، وإن كانت هذه المناقشات المتعلقة بالمعاهدة لا تشكل مفاوضات بشأنها.

أما فيما يتعلق بالقضايا الموضوعية، أود أن أعرض الآراء الأولية لوفد بلدي في هذه المرحلة بشأن المعاهدة من حيث النطاق والتحقق.

قبل كل شيء، وفيما يتعلق بنطاق المعاهدة، ثمة فريقان مختلفان: أحدهما يلح على إدراج "المخزونات الحالية" ضمن المعاهدة، والآخر لا يرغب في أن تنص المعاهدة على ذلك. يعتقد وفد بلدي أن التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر أمر مهم، رغم أن الشفافية بشأن المخزونات ورصد عملية الحد منها وتحويلها أمور ذات أهمية حيوية بالنسبة لترع السلاح النووي. لذا ينبغي لنا أن ندرس مقترح جنوب أفريقيا، الوارد في الوثيقة CD/1671، بوصفه بديلاً يمكننا لحل الخلافات القائمة بشأن ما سبق إنتاجه من المواد الانشطارية. وتحديدًا، يرى وفد بلدي وجاهة نهج جنوب أفريقيا المتمثل في إدراج المواد المعدة للأسلحة النووية والتي أُعلن أنها فائض أو مرافق إنتاج مغلقة/مسحوبة من الخدمة ومرافق متصلة بها. وإضافة إلى ذلك، قد تجدر مناقشة القضايا المتعلقة بالمخزونات بوصفها تدابير لبناء الثقة إلى حين التوصل إلى توافق للآراء بشأن هذه القضية.

ثانياً، ينبغي التحقق بدقة من وجود حظر على إنتاج المواد الانشطارية باتخاذ تدابير غير مكلفة. وفيما يتعلق بخيار اتباع نهج شامل أو مركز، يرى وفد بلدي أنه ينبغي لنظام التحقق أن يحسن من موثوقيته بإنشاء آلية قابلة للتحقق منها بشكل فعال. وفي الآن ذاته، ينبغي لنظام التحقق من العمل بمعاهدة وقف إنتاج المواد

الانشطارية أن يقوم على النظام الحالي للضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، من أجل ضمان الاتساق عند التحقق من جميع المواد الانشطارية. وإضافة إلى ذلك، تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنظمة المناسبة التي يوكل إليها التحقق من العمل بالمعاهدة نظراً لما للمنظمة من تجربة وسعيًا إلى الاقتصاد في التكاليف. لإنشاء منظمة مستقلة لا يبدو ضرورياً.

ومن المعلوم أن أكبر التحديات في ميدان الأسلحة التقليدية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بشكل غير شرعي. وقد حقق المجتمع الدولي تقدماً كبيراً في هذا الشأن باعتماد برنامج عمل لمكافحة الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في ٢٠٠١. ومن خلال تجسيد البرنامج لاتفاق على عدد من التدابير المتصلة بصنع هذه الأسلحة وتسويقها، وتعقبها، وحفظ سجلاتها، ومراقبة صادراتها، وإدارة مخزونها وتقليص الفائض منها، وتدميرها، يكون برنامج العمل قد ساهم بقدر كبير في إنشاء آلية فعالة لمراقبة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بشكل غير قانوني.

لا نزال في بداية الطريق الطويل لعملية تنفيذ برنامج العمل. غير أننا بدايتنا تمت في الاتجاه الصحيح في شهر تموز/يوليه من هذا العام خلال اجتماع الدول الأول الذي يعقد كل سنتين، ويرجع الفضل في ذلك بقدر كبير إلى قيادتكم الرشيدة، سيدتي الرئيسة، بصفتكم رئيسة ذلك الاجتماع. ويرى وفد بلدي أن بفضل قوة التزامكم اتخذت خطوات مفيدة للنظر في تنفيذ برنامج العمل. وقد عرضت جمهورية كوريا تقريرها الوطني على هذا الاجتماع، ويتضمن هذا التقرير مواقفها الوطنية بشأن كيفية تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأرحب أيضاً بتوصية فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وأتطلع إلى إجراء مفاوضات بشأن وضع جهاز دولي يمكن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها.

ومنذ انضمام جمهورية كوريا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في أيار/مايو ٢٠٠١، شاركت في مختلف الجهود الرامية إلى مواصلة تطوير نظام هذه الاتفاقية. وأودع بلدي أيضاً في مطلع هذا العام وثائق قبوله للمادة ١ المعدلة من الاتفاقية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المفاوضات الجارية بشأن وضع صك متعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب قد أحرزت تقدماً كبيراً هذا العام. وآمل أن تتمكن على أساس المقترحات الماضية والمقبلة للمنسق، ممثل هولندا السفير ساندرز، من مواصلة التقدم في تضييق هوة الخلاف بشأن عدة قضايا مثيرة للجدل مع نهاية هذا العام. ويؤيد وفد بلدي أيضاً الشروع في مفاوضات من أجل وضع صك ملزم قانوناً بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

وتؤيد جمهورية كوريا الحظر الشامل على الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتعارض انتشارها. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن الاجتماع الأول للخبراء الذي عقد في آب/أغسطس الماضي خطوة هادفة ومفيدة لتطبيق اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ويأمل أن يكون الاجتماع أساساً جيداً لعقد اجتماع الدول الأطراف الأكثر تركيزاً في تشرين الثاني/نوفمبر.

واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأعرض عليكم بعض التحركات الإيجابية التي طرأت مؤخراً فيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية. فقد عقدت الجولة الأولى من المحادثات السداسية في بيجين الأسبوع الماضي سعياً لإيجاد حل شامل للمسألة النووية لكوريا الشمالية. وقد هيأت محادثات بيجين، بوصفها نقطة بداية لعملية طويلة، الظروف لإدارة هذه المشكلة. وشددت الأطراف الستة من جديد على مبدأي إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي والحل السلمي لهذه المشكلة النووية من خلال بناء الثقة والحوار. وستواصل حكومة جمهورية كوريا مساعيها الحثيثة على طريق إيجاد حل محتمل للمشكلة النووية وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

ونظراً للبيئة الأمنية لجمهورية كوريا من الناحية الجغرافية السياسية، كانت جمهورية كوريا وستظل ملتزمة بقضية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. لذا سيبدل وفد بلدي قصارى جهوده للمساهمة في المساعي الحثيثة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الغايات. وفي الختام، اسمحوا لي أن أجدد عزم وفد بلدي على المساهمة القيمة للشروع في أقرب وقت في المفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا المحترم على كلمته القيمة، وعلى العبارات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة. وسأبلغ بالتأكيد إلى وزيرة خارجية اليابان العبارات الطيبة التي وجهتموها إلى سعادتها. والآن أدعو الممثل المحترم للمملكة المتحدة، السفير ديفيد براوتشر، إلى أخذ الكلمة.

السيد براوتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإننا نقدر جداً الطريقة التي تتناولون بها هذا الموضوع، ولا شك عندي أن المؤتمر في أيد أمينة. وأتعهد بدعم وفد المملكة المتحدة لكم في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة. واسمحوا لي أيضاً أن أقول إنه كان من المشجع جداً أن نرى وزيرة خارجية بلدكم تهتم بأعمالنا. فقد أبدت عدداً من النقاط الوجيهة جداً، وسندرسها بعناية.

وأستأذنكم سيدي الرئيس، في إلقاء كلمة مقتضبة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ترحب المملكة المتحدة بورقة العمل التي قدمتها اليابان في ١٤ آب/أغسطس بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة (CD/1714). ونرى في هذه الورقة مساهمة مفيدة وإيجابية لإثراء النقاش.

نحن متفقون مع ورقة العمل اليابانية في الأساس. فعلى غرار اليابان، نحن مستعدون للعمل فوراً على أساس ولاية شانون (CD/1299). وكما أبلغت المؤتمر سابقاً، تلتزم المملكة المتحدة، في انتظار بدء المفاوضات، بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المعدة للأسلحة، ونأمل ممن لا يزال ينتج هذه المواد أن ينضم إلينا في هذه المبادرة.

ونرحب باقتراح اليابان معالجة مسألة المخزونات، وهو ما نراه مساهمة بناءة. ونتفق بشكل خاص على أن الربط بين مسألي الإنتاج المقبل والمخزونات الحالية لن يعمل إلا على تعقيد النقاش والإضرار بعملية المفاوضات. ونرى أن هذا النوع من الربط هو في الواقع إحدى العقبات التي تعترض استئناف العمل داخل المؤتمر.

غير أن للمملكة المتحدة بعض التحفظات بشأن إنشاء فريق للخبراء قبل البدء في المفاوضات، على نحو ما اقترحته ورقة العمل اليابانية. ولدينا عدد من الاستفسارات، التي نود من الوفد الياباني التفضل بتوضيحها. فبخلاف الأفرقة التقنية المنشأة بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثل الفريق المعني برصد الاهتزازات، لن يكون عمل الأفرقة التقنية المنشأة بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية محدداً بمقاييس واضحة. فقد ينساق إلى مناقشة السياسات العامة بدلاً من المساهمة العلمية الحقيقية. ينبغي تفادي ذلك. وسيصعب على هذا الفريق أيضاً مناقشة مسألة التحقق في حين لم يتفق على النطاق. ونسأل أيضاً بشأن تكوين الفريق ووضعه.

ورغم هذه التحفظات، لا نزال معتقدين أن ثمة تماثلاً في الآراء بين المملكة المتحدة واليابان بشأن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما نرحب أيضاً بالاجتماع المقبل الذي سيعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والذي ينظمه ممثل هولندا المحترم. ونأمل أن تتمكن جميع الوفود من المشاركة في هذه العملية. فمن خلال الحديث عن هذه القضايا فقط يمكننا التوصل إلى تفاهم أكبر يفضي إلى بدء العمل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة المحترم، السفير براوتشر، على كلمته القيمة، وأشكره أيضاً على العبارات الطيبة التي قالها في حق الرئاسة وسأبلغ وزيرة خارجية اليابان العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سعادتها. وأعتقد أن الوفد الياباني سيدرس النقاط التي أثارها سعادة السفير في كلمته وأعتقد أن الوفد الياباني سيتمكن من الرد على التساؤلات التي وردت في الكلمة.

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم. أشكر المؤتمر على البيانات الإيجابية جداً والمتطلعة جداً التي أدلى بها اليوم. ولشد ما آمل أن نحافظ على هذا الزخم حتى نتمكن من بدء الأعمال الموضوعية في هذا المؤتمر العام المقبل. هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة للممثل المحترم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): آسف لاضطراري إلى الرد على ما قالته وزيرة خارجية اليابان.

أخذ الكلمة للرد على وزيرة خارجية اليابان التي حثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنال لواجباتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، رغم عدم كونها عضواً في المعاهدة. على أي حال، لا يسعني إلا التشكيك في النية الحقيقية لوزيرة خارجية اليابان في قولها هذا في هذا المنتدى، متجاهلة الوضع الحقيقي ومصدر الخطر في المنطقة. وأظن أن اليابان تعلم حق العلم سبب انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فإذا كانت نية اليابان حسنة اتجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبدون أي استفزاز، فلا خوف عليها من تدابير دفاعنا عن النفس. لقد انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دفاعاً عن سيادتها وحفاظاً على حقها الحيوي من أجل التغلب على الوضع الخطير الذي نجم عن الأخطار الجسيمة التي تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي بياني هذا رد على ما قاله ممثل فرنسا المحترم. وأود أن أضيف أن أي تدابير قسرية غير مقبولة لدى الدول ذات السيادة، مثل ما يدعى "هيئة نزع السلاح" التي اقترحتها فرنسا، لن تحل المشاكل الحالية بصورة سلمية وبالتفاوض، وإنما ستزيد الأمور سوءاً وتعقيداً.

صحيح أن وزيرة خارجية اليابان رحبت بالجولة الأولى من المحادثات السادسة التي عقدت في بيجين الأسبوع الماضي. غير أن أملنا خاب في موقف اليابان وسلوكه خلال المحادثات. ففيما يتعلق بمشاركة اليابان في المحادثات السادسة، سمحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لليابان بالمشاركة في المحادثات بشأن شبه الجزيرة الكورية. إذن كان ينبغي لليابان بصفقتها مشاركة أن تبذل جهوداً من أجل توجيه المحادثات السادسة إلى إيجاد حل عادل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. بعيداً كل البعد من ذلك، سعت اليابان إلى تعكير صفو المحادثات بإثارتها قضايا غير معقولة. فإذا كانت اليابان حريصة حقاً على تحقيق الأمن وتريد حلاً سلمياً للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، لا ينبغي لها إذن أن تثير قضايا لا تساعد في حل المشكلة. لن أدخل في التفاصيل، غير أنني أظن أن على اليابان أن تجري تقييماً موضوعياً وصحيحاً للحالة السائدة مقارنة مع وجهة نظرها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على كلمته.

وبصفتي رئيسة للمؤتمر سأبلغ بالتأكيد وزيرة خارجية اليابان بالبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا سمحتم لي بالكلام باختصار بصفتي رئيسة لوفد اليابان إلى المؤتمر، لدي فناعة راسخة أن اليابان شاركت في الأحداث السداسية يحدها في ذلك التزام قوي بحل قضايا هامة جداً بطريقة سلمية وبروح الإخلاص وحسن النية وبحل المشاكل الإقليمية والثنائية من خلال الحوار، متحرية في ذلك الالتزام الثابت بحل جميع القضايا سلمياً.

وفي رأيي، وعلى أساس هذه الروح، فإن المجال متسع في المجتمع الدولي للكثير من المشاكل التي ينبغي حلها إيجابياً وبشكل مثمر، وأرى أننا جميعاً نحن المشاركين في هذا المنتدى بصفتنا خبراء في نزع السلاح وممثلين يعالجون قضايا نزع السلاح على عاتقنا عبء ومسؤولية لكي نثبت للعالم أن هذه الروح ستفضي حقاً إلى نتائج إيجابية ومثمرة، في المنطقة وفي المجتمع العالمي، بالنسبة للأجيال القادمة.

وأدرك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشاطرنى هذه الآراء، وأعتقد أن أمل جميع الأطراف المشاركة في هذه الأحداث السداسية التاريخية هو مواصلة هذه العملية والبرهنة للعالم على أن هناك مجالا شاسعاً لحل بعض أصعب القضايا بالطرق السلمية. أنا متأكدة بل مؤمنة بأننا نشاطر هذا الرأي.

هل هناك وفد آخر يود في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

قبل الاختتام، نتذكر أننا فرغنا يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع من النظر في مشروع التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.531، وأنا تمكنا، بفضل روح التعاون والوفاق بين جميع الوفود، من اعتماد التقرير كلياً بصفة مؤقتة. وأشكر الوفود على ذلك. وأعتزم يوم الثلاثاء ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أن أضفي الطابع الرسمي على الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في تلك الجلسة غير الرسمية وأن أعتمد مشروع التقرير السنوي الذي عرض في جلستنا العامة الماضية.

وتيسيراً لاعتماد مشروع التقرير السنوي، طلبت إلى الأمانة أن تصدر وثيقة تتضمن جميع التعديلات التي أجريت على مشروع التقرير والتي نُظر فيها ثم اعتمدت بشكل مؤقت. وقد صدرت هذه الوثيقة تحت رمز CD/WP.532. وقد وضعت اليوم في صناديق المراسلة المخصصة للوفود ويجري تعميمها في هذه القاعة منذ حين.

وبهذا تنتهي أعمالنا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠

— — — — —